

بين الردع المتبادل والهندسة الإقليمية:

آفاق العلاقة السعودية – الإيرانية في بيئة شرق أوسطية متحوّلة

مركز طوى للدراسات

تناقش هذه المقالة التحوّل الذي طرأ على العلاقات السعودية - الإيرانية منذ استئنافها في 10 مارس 2023 بوساطة صينية، وانعكاسها على معادلات الأمن والاقتصاد في الخليج والمشرق والبحر الأحمر. تتناول المقالة فوائد التقارب (خفض مخاطر التصعيد، وإدارة ملفات اليمن والبحر الأحمر، وخفض علاوات المخاطر واستيعاب الصدمات في إمدادات الطاقة والحركة التجارية) مقابل المخاطر (تباينات النفوذ الإقليمي، وحساسية الشراكات مع واشنطن، احتمالات سوء الفهم التكتيكي في ساحات التماس). كما تناقش فرضية أن "محور المقاومة" بقيادة إيران قد يشكّل عنصر ردع بنيوي يقي السعودية اندفاعات توسّعية إسرائيلية، عبر خلق كلفة استراتيجية على أي استفراد إسرائيلي بالحيز العربي؛ وتعرض في المقابل مصادر القوة السعودية (الطاقة والقدرة على إدارة السوق عبر أوبك+)، الاحتياطات والسيادة المالية، الثقل الديني والشرعية الرمزية، التموضع الجغرافي على مضائق عالمية، وشبكات الشراكة الأمنية المتعدّدة). والنتيجة التي توصلت إليها المقالة تتلخص في حزمة خيارات عملية لسياسة "تحوّط نشط" تحفظ هامش الرياض وتزيد مكاسب التقارب وتحدّ من مخاطره.

من الناحية المنهجية، تعتمد المقالة مزيجًا من:

- (أ) "نظرية توازن التهديد" لستيفن والت التي ترى أن الدول توازن سلوكها تجاه مستوى "التهديد" لا "القوة" المجردة (ويحدد التهديد بعوامل القرب الجغرافي، والقدرات الهجومية، والنوايا المُدرّكة).

ولأهمية هذه النظرية من الضروري شرح بعض أبعادها لفهم كيف يمكن أن تكون عليه العلاقات السعودية الايرانية. فنظرية توازن التهديد (Balance of Threat Theory) كما يقترحها ستيفن والت تفيد بأن الدول تتصرف في العلاقات الدولية من خلال تشكيل تحالفات كرد فعل على ما تعتقده تهديدًا كبيرًا، وليس بالضرورة من أجل تحقيق توازن في القوة العسكرية فقط. ويجري التركيز على تقييم الدول لمجموعة عوامل تؤثر على قراراتها بشأن التحالفات والدفاع ضد التهديدات المتصورة. فالدولة تحدد سلوكها في التحالفات من خلال التهديد الذي تشعر به وليس بقوة الدولة الأخرى فحسب. وعادة ما يلتفت الى عوامل من أبرزها: **مدى قوة الدولة التي ينظر اليها على أنها مصدر تهديد، وثانيًا القرب الجغرافي، وثالثًا النوايا**، أي ما إذا كانت نوايا الدولة الأخرى هجومية أو لديها خطط هيمنة. وهذه العوامل تشكل دوافع لدى الدول للتحالف من أجل مواجهة تهديد متزايد بدلاً من انتظار تنامي قوة دولة أخرى يمكنها توظيف قوتها للهيمنة على الآخرين.

- (ب) الواقعية الدفاعية: (Defensive Realism) وهي مدرسة داخل "الواقعية البنوية" في العلاقات الدولية ومن أشهر أنصارها: كينيث والتز الأب المؤسس للواقعية البنوية؛ وروبرت جيرفيس، وستيفن فان إيفرا وآخرين في مقابل مدرسة الواقعية الهجومية التي يمثلها جون ميرشايمر والتي تفترض ميل الدول إلى تعظيم القوة والسعي للهيمنة الإقليمية متى أمكن.

وترى مدرسة الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى أساسًا إلى الأمن والبقاء لا إلى تعظيم القوة بلا حدود. وبحكم فوضوية النظام الدولي (غياب سلطة عليا)، قد تقع الدول في مأزق أمني: إجراءاتها الدفاعية تُفهم هجومياً فتولد سباق تسلح وتوترًا غير مقصود. ومع ذلك، تؤكد الواقعية الدفاعية أن التوسع العدواني غالبًا غير مُجدٍ لأن تكاليفه عالية ويستنزف توازنًا مضادًا، ولأن التكنولوجيا والجغرافيا كثيرًا ما تُرجح كفة الدفاع على الهجوم.

وتنطلق النظرية من حقيقة أن النظام الدولي فوضوي، لكن الأمن متاح إذا أحسنت الدول إدارة التهديدات. وأن الدول العقلانية تفضّل الاكتفاء بقوة كافية للردع بدل السعي لهيمنة مكلفة. وعليه، فإن الميزان في ذلك هو الكلفة، فإذا كانت كلفة الهجوم أعلى من الدفاع، تميل الدول إلى ضبط النفس والتعاون الحذر. ولذلك، تنصح هذه المدرسة بسياسات طمأنة وشفافية، ونُظم إنذار مبكر، وتميل إلى شيوع الموازنة ضدّ المهدّدين بدل الاندفاع إلى الغزو، مع إمكانية تعاون محدود وعقود ضبط تسلّح عندما تتوافر شروط المعلومات والشفافية.

في سياق العلاقة بين الرياض وطهران، تفسّر نظرية الواقعية الدفاعية أن خفض التصعيد وبناء خطوط تواصل مع الاحتفاظ بردع قويّ قد يُنتج أمنًا أعلى وكلفةً أقل من سباقات النفوذ المفتوحة؛ ويشرح كيف يرفع توازن الردع المتعدّد الجبهات كلفة أي اندفاع توسّعي في الإقليم ويشجّع سياسات ضبط النفس.

- (ج) الاعتماد المتبادل المعقّد في الاقتصاد والطاقة والبحرية التجارية. هذا الإطار يساعد على تفسير لماذا قد ترى الرياض في الانخراط مع طهران وسيلة لتقليل التهديدات وتوزيع الأكاليف الاستراتيجية على أطراف متعددة، بدل منطق "الاصطفاف الصفري".

منهجيًا، تستخدم المقالة تحليلًا تاريخيًا - مقارنةً منذ 2016، وتستند إلى تقارير من مؤسسات دولية (الأمم المتحدة/أونكتاد، صندوق النقد، وكالة الطاقة الدولية)، ودراسات مراكز أبحاث مثل مركز إدارة الأزمات، وتشاتام هاوس، ومعهد كارنيجي، وغيرها.

خلفية تاريخية مختصرة (2016-2025)

العلاقة بين طهران والرياض لم تكن مستقرة في أي وقت منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979. وباستثناء فترات متقطعة، فإن العلاقة كانت

محكومة بالتوتر لأسباب تتعلق بالنفوذ، والعامل المذهبي، والهواجس الحقيقية والمتخيلة، وتشابك العلاقات وصراع القوى الدولية..

وكانت العلاقة تخضع لتبدلات مفاجئة مع كل تطور جديد له تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على علاقة الطرفين مثل (الحرب العراقية الايرانية في السنوات ما بين 1980 - 1988، مجزرة الحجاج الايرانيين في 31 يوليو سنة 1987، سقوط النظام العراقي في ابريل 2003، العدوان على اليمن في مارس 2015، اعدام الشيخ نمر النمر في 2 يناير 2016، وأخيرًا سقوط النظام السوري في 8 ديسمبر 2024).

لناحية القطيعة والاحتكاك غير المتماثل في الفترة ما بين 2016-2022، فقد شهدت المرحلة توترات متصاعدة بدأت بالحرب على اليمن، وتحديدًا على حركة أنصار الله التي تشكل مكوّنًا حيويًا في محور المقاومة، وتاليًا إقدام النظام السعودي على تنفيذ الاعدام بحق عالم الدين الشيعي نمر النمر والذي أدى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية وتاليًا وقوع هجمات بالصواريخ والمسيّرات على منشآت سعودية؛ أبرزها ضرب "بقيق - خريص" في سبتمبر 2019 الذي خفّض إنتاج المملكة 5.7 مليون برميل/يوم (أكثر من 5% من الإمداد العالمي) مؤقتًا، بما عكس حساسية البنية التحتية الخليجية لتهديدات "دون - متكافئة".

انعطافة 2023: استئناف العلاقات برعاية صينية في 10 مارس 2023 حيث أعلنت طهران والرياض استئناف العلاقات وإعادة فتح السفارات خلال شهرين، مع تأكيد مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل؛ وهو اتفاق ذو أثر بنيوي على ساحات الاشتباك غير المباشر (اليمن والبحر الأحمر والعراق وسورية).

تطورات 2024-2025: تعدّد ساحات الضغط: أعاد هجوم إيران الشامل بالطائرات المسيّرة والصواريخ على إسرائيل ليلة 13 - 14 أبريل 2024 (قراية 300 صاروخ بحسب تقديرات موثّقة) إبراز بيئة الردع المتبادل في الإقليم. في الوقت ذاته أحدثت هجمات حركة أنصار الله في البحر الأحمر

اختناقات تجارية عالمية كبيرة. ومن شأن هذه البيئة المضطربة أن تضغط لتثبيت قنوات خفض التصعيد السعودي - الإيراني.

المشهد الجيوسياسي والأمني الراهن

بعد التقارب، نشطت مسقط الوسطة بين الرياض وحركة أنصار الله، واستقبلت صنعاء وفودًا سعودية - عُمانية لبحث ترتيبات وقف نار دائم، ما سمح بخفض وتيرة الاستهداف المباشر للمملكة، حتى مع تصاعد عمليات أنصار الله في البحر الأحمر ذات الطابع الأمني السياسي أي، الضغط على الكيان الإسرائيلي لوقف عدوانها على قطاع غزة. هذا يخلق مفارقة: انخفاض خطر الاستهداف المباشر للمملكة يقابله ارتفاع اضطرابات التجارة العالمية عبر باب المندب وقناة السويس التي تمسّ مصالح سعودية حيوية.

وتقدّر أونكتاد وصندوق النقد أن حركة التجارة عبر السويس تراجعت بنحو 50% مطلع 2024، مع تحوّل واسع حول رأس الرجاء الصالح وارتفاع تكاليف الوقود والتأمين؛ واتسع الأثر خلال منتصف 2024. انعكس ذلك أيضًا على إيرادات مصر من القناة (هبوط حاد في 2024) وعلى نشاط موانئ البحر الأحمر. لهذه الاختناقات آثار مباشرة على سلاسل توريد السعودية وعلى خطط لوجستية مرتبطة بـ"رؤية 2030".

إسرائيل ومحور إيران: حدود القوة والردع

تكشف أحداث 2024 عن ثلاث حقائق:

- (1) إسرائيل تواجه بيئة "جبهات متعددة"، تتصدرها قدرات حزب الله الصاروخية/المسيّرات التي يُقدّر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بعشرات الآلاف وقدرة على تغطية عمق إسرائيل.
- (2) إيران أثبتت قدرة على إطلاق حزمة نيرانية كبيرة عابرة للحدود (أبريل 2024 ويونيو 2025).

(3) أنظمة الدفاع المتكاملة الإقليمية وحلفاء إسرائيل اعترضوا معظم الصواريخ لكن بكلفة عالية وبمشاركة أطراف عربية. هذه البيئة تقيد "حرية عمل" إسرائيل وتعيد صياغة الحسابات الكلفة - العائد لأي مشروع توسعي أحادي في المشرق.

البنية الأمنية الخليجية

عُقدت في الرياض سنة 2024 اجتماعات أمريكية - خليجية لفرق العمل الخاصة بالدفاع الجوي/الصاروخي المتكامل والإنذار المبكر، ما يعكس توجُّهاً لبناء مظلة دفاعية إقليمية قابلة للتشابك مع منظومات كل دولة. هذا المسار يُتيح للسعودية أن تجمع بين "خفض التهديد" عبر الانخراط مع طهران وبين "خفض المخاطر" عبر شبكات دفاعية مع واشنطن وشركاء مجلس التعاون.

ولكن الهجوم الجوي الاسرائيلي على العاصمة القطرية، الدوحة، في 9 سبتمبر 2025 قد فرض واقعاً جديداً على صنّاع القرار في السعودية وفي كل دول الخليج تقريباً. فما اعتقدوه جبهة مضمونة تبين أنها أشدها خطراً، وأن السعودية عليها مراجعة تقييماتها السابقة حيال القيادة الاسرائيلية ولا سيما في ظل رئيس حكومة يرى بأنه "في مهمة تاريخية وروحية" وأنه ملتزم بحلم "إسرائيل الكبرى".

الفوائد المتوقعة من تنمية العلاقة السعودية - الإيرانية

خفض مخاطر التصعيد وسوء الفهم: قنوات الاتصال المباشرة تقلل احتمالات الانجرار لحرب واسعة؛ ويزداد أثرها مع كل ذروة توتر إقليمي (سورية/العراق/لبنان/البحر الأحمر). اتفاق 2023 رسّخ مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل، وهو إطار قانوني - سياسي يمكن البناء على آلياته.

تخفيف الضغط عن الجبهة اليمنية والبحر الأحمر: الوساطات العُمانية والتحاور غير المباشر مع حركة أنصار الله وحكومة صنعاء يترجمان عملياً إلى إدارة أكثر "قابلية للتنبؤ" للتهديدات، حتى لو استمر بعضها في مسار "الضغط

الرمزي" المتصل بغزة. هذا يقلل "عدم اليقين الاستثماري" ويُسهل خطط إعادة الإعمار والمشاريع اللوجستية.

عوائد اقتصادية وسيولة استراتيجية: استقرار نسبي في الخليج يحدّ من علاوات المخاطر في أسعار النفط والتأمين البحري. وبما أن السعودية تُمسك بمفاتيح "الطاقة الاحتياطية" وأسعار السوق عبر أوبك+ في سياق طلب عالمي يتباطأ وفق وكالة الطاقة الدولية، فإن تقليل التوتر يُحسن شروط الرياض في إدارة السوق على المدى المتوسط.

انسياب اجتماعي - ديني ودبلوماسية ناعمة: استئناف العمرة والحج للإيرانيين بعد انقطاع لقرابة تسع سنوات يعزّز أدوات "التطبيع الاجتماعي" ويخلق قنوات تواصل شعبية - مؤسسية أقل تسييسًا.

بإمكان زيادة مستوى العلاقة والتواصل بين طهران والرياض أن يعزز مكانة الأخيرة كوسيط في الملفات الخلافية: فكلما توسّع هامش التنسيق السعودي - الإيراني، ازدادت قدرة الرياض على التوسّط في ملفات عربية (لبنان/العراق/اليمن) من موقع "ضامن متوازن"، وهو ما يرفع القيمة الاستراتيجية لعلاقاتها مع القوى الكبرى. ولكن السؤال يبقى: هل السعودية مستعدة أو حتى مؤهلة للعب دور من هذا القبيل، بلحاظ تجربتها في لبنان حيث تمارس دورًا تخريبياً للتوازن الطائفي القائم ولموجبات العيش المشترك والسلم الأهلي.

في المقابل، يمكن لإيران أن تلعب دور حائط الصد للسعودية بما تمثله كقائد لمحور المقاومة، والحوّل دون تحقيق ننتياهو وقادة اليمن الصهيوني مخطط إسرائيل الكبرى، الذي يشمل أجزاء من الجزيرة العربية الواقعة في شمال المملكة السعودية. إن أي تصدّع في محور المقاومة لن يكون في مصلحة السعودية إن أحسنت التقويم، لأن الكيان الاسرائيلي لا ينظر إلى المنطقة وفق معايير متعددة، وإنما هو معيار واحد وأن أهل هذه المنطقة عربًا وعجمًا هم في نظر هذا الفريق الصهيوني إنما سطوا على ما يعتقده الصهاينة حقهم

التاريخي وتراثهم، وأن الوقت قد حان لاسترجاع هذا الحق عن طريق القوة. ولهذا السبب، فإن فكرة التطبيع لم تعد واردة وأن مبادلة الأرض بالسلام أصبحت مرفوضة في الأدبيات الاسرائيلية وأن السلام بالقوة هو المطروح حالياً.

المخاطر البنيوية للتقارب

هناك طائفة من المخاطر الجدية التي تتهدد التقارب السعودي الإيراني ومن أبرزها:

1 - تضارب شبكات النفوذ: استمرار تنافس النفوذ في العراق وسورية ولبنان يخلق "جيوب احتكاك" تشوّش على مسار التطمين الثنائي إذا لم تُدار بقواعد اشتباك واضحة.

2 - حساسية الشراكات الغربية: على الرغم من بناء منظومات دفاعية متكاملة مع الولايات المتحدة/مجلس التعاون، فإن أي تقارب يتخطى "خفض التصعيد" إلى "تنسيق استراتيجي" قد يُعرّض المملكة السعودية لضغوط مرتبطة بالعقوبات أو بقيود نقل التكنولوجيا الدفاعية. وهذا الخطر يمكن التعاطي معه في حال كان هناك اصرار من المملكة السعودية على ترجيح مصلحتها على أي خطر متخيّل من الآخر، بلحاظ تجارب كثيرة اضطر معها الأميركي والأوروبي للرضوخ الى ارادة الحلفاء الذين ساروا بخلاف رغبتهما.

3 - عدم يقين في البحر الأحمر: حتى مع انخفاض تهديد المملكة المباشر، فإن استمرار الاضطراب في باب المندب وقناة السويس يراكم تكاليف لسلاسل الإمداد وموانئ المملكة ويستدعي مقاربة أمن بحري تعاونية أشمل. وهذا أيضاً أمر قابل للمعالجة في حال اختارت المملكة السعودية النظر إلى المسائل الخلافية بعقلية تسوية تراعي مصالح الطرفين وليس طرفاً واحداً فحسب.

4 - مخاطر "سوء الحساب" الإسرائيلي - الإيراني: أي جولة تصعيد واسعة (على خلفية ضربات متبادلة) قد تُسقط مكاسب التهدئة و"تجذب" الإقليم إلى

صراع مفتوح قرب حدود المملكة. وهذه مخاطر قابلة للاستدراك، لأن اصطفاة السعودية الى جانب الاسرائيلي لا يعني أنها أصبحت آمنة ومحصنة أمام أي اعتداء منه، وقد لحظنا كيف تصرف نتنياهو مع الدولة الوسيط وعلى الرغم من وجود قاعدة أميركية يفترض أن تكون قادرة على التصرف بسرعة في حال تعرضت قطر لهجوم خارجي بناء على الاتفاقية الدفاعية بين البلدين. ويعود السؤال مجدداً: لماذا يُعدّ وجود إيران ومحور المقاومة "حصانة نسبية" للسعودية تجاه مشروع توسّع إسرائيلي؟

وعلى الرغم مما تبدو عليه هذه الأطروحة وما قد تثيره من جدل، ولكن يمكن مقاربتها بمنطق توازن التهديد/الردع المتبادل:

- تكلفة استراتيجية على مسعى التوسّع: وجود قدرات صاروخية/مسيّرات لدى إيران ووكلائها (خاصة حزب الله) يخلق كلفة عالية على أي محاولة إسرائيلية لفرض وقائع توسعية أحادية في المشرق، لأن فتح جبهة شمالية أو استدراج رماية كثيفة على العمق الإسرائيلي يقلب حسابات الربح - الخسارة سياسياً وعسكرياً. هذا لا يعني بالضرورة "تأييد" هذه القدرات، بل قراءة وظيفتها الردعية بنويّاً.

- تقليص هامش "الاستفراد": الهجوم الإيراني في أبريل 2024 - مع اعتراض واسع - أظهر أن كلفة إدارة السماء الإقليمية في سيناريو مواجهة مباشرة هائلة، ما يعزّز "خوافز ضبط النفس" لدى الأطراف، ويمنح الرياض، بحكم ثقلها العربي والإسلامي، موقعاً تفاوضياً أعلى في أي صيغ تهدئة/ترتيبات نهائية.

- رافعة تفاوضية سعودية: تمسك الرياض العلني بأن أي تطبيع مع "الكيان الإسرائيلي" مشروط بمسار جدّي نحو دولة فلسطينية، يعكس استخداماً ذكياً لهيبتها الرمزية ومكانتها الاقتصادية في معادلات الردع والشرعية. كلما كان "ثمن" التجاهل الإسرائيلي أعلى بفعل بيئة التهديد، زادت قدرة الرياض على فرض شروطها. صحيح أن خيار حل الدولتين قد فشل، كما تذهب صحيفة (دايلي تلغراف) في 9 سبتمبر 2025، ولكن أي علاقة تنسيقية بين طهران

والرياض تبقي هامش التفاوض مع الكيان الاسرائيلي أو مع الولايات المتحدة،
الراعي الاستراتيجي للكيان واسعاً ويمكن توظيفه في أي ترتيبات أخرى في
المنطقة.

نعم هناك ملاحظة منهجية: ذلك لا يعني أن "محور المقاومة" بقيادة ايران يوفر
"مظلة أمن" للسعودية؛ بل أن وجوده - ما دام مقيداً بقواعد اشتباك - يسهم
في توزيع الكلفة على أي مغامرة توسعية، وهو ما ينسجم مع توقعات "توازن
التهديد".

"إعادة رسم الخرائط" ومصادر القوة السعودية

تحوز المملكة السعودية على مصادر قوة استراتيجية وتكتيكية قد تشكل حصانة
نسبية مؤقتة أو شبه دائمة، من بينها:

- قوة طاقة احتياطية ومقامرة أوبك+: لدى النظام السعودي وزن حاسم في
سعة الإنتاج الاحتياطية وإدارة دورات السوق عبر أوبك+، مع قدرة على
امتصاص أو تضخيم الصدمات السعرية بما يخدم أهدافها الاستراتيجية والمالية.
إلغاء خطة رفع الطاقة القصوى لـ "أرامكو" إلى 13 مليون برميل يومياً وبقاؤها
عند 12 مليون برميل يومياً يعكس ثقة بإدارة الطلب وتفضيل مرونة احتياطية.

- احتياطات مالية وسيولة سيادية: بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية نحو 457
مليار دولار بنهاية أغسطس 2025 بحسب بيانات صادرة عن البنك المركزي
السعودي (ساما) ما يوفر هامش امتصاص صدمات خارجية.

- صندوق ثروة سيادي توسّعي: على الرغم من الخسائر التي تكبدها صندوق
الاستثمارات العامة والتي تجاوزت عشرين مليار دولار ارتفع صافي أصول
الصندوق إلى نحو 913 مليار دولار بنهاية 2024 وفق تقريره السنوي 2024،
وهو ما يتيح أذرع نفوذ اقتصادية - استثمارية - تكنولوجية عابرة للحدود يمكن
تعبئتها في سيناريوهات الاضطراب..

ثقل ديني - رمزي: على الرغم من تخلي النظام السعودي عن الوهابية وعن هويته الدينية، فإن "خدمة الحرمين" تمنح المملكة رأسماً رمزياً - سياسياً يُترجم إلى قدرة تعبئة عربية - إسلامية في أي لحظة "شرعية" لإعادة ترتيب إقليمي. استئناف الحج/العمرة للإيرانيين يعمّق هذه المكانة كـ"قاطرة للتهدئة".

- جغرافيا استراتيجية ومضايق: تقع المملكة بين أهم مضيقَي العالم للطاقة (هرمز وباب المندب عبر امتداداتها والبحر الأحمر)، ما يمنحها مصلحة ودوراً في ترتيبات أمن الممرات البحرية. تُظهر تقارير وكالة الطاقة الدولية أهمية هرمز لتدفقات تقارب خمس الاستهلاك العالمي من النفط.

- شبكات أمنية مرنة: على رغم من انخراط الرياض في شراكات دفاعية وتنسيق إنذار مبكر ودفاع جوي - صاروخي مع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، ما يعزز قدرة "التحوّط" - فإن التقارب مع طهران، دون التفريط بشبكات الأمان الغربية على الرغم من خطورتها منفردة، يمكن أن يساهم في تحقيق توازن في المخاطر والتهديدات وكذلك في الفرص.

- حيّزة "قوة سلبية" في سلاسل التوريد: عبر سياسات موانئ البحر الأحمر واللوجستيات والقدرة على إعادة توجيه مسارات التجارة/العقود، تستطيع المملكة السعودية التأثير في حسابات الشركات العالمية وقت الأزمات البحرية. تقديرات أونكتاد توضح حجم الضغط الناجم عن تعطيل السويس.

"سايكس - بيكو" وخطاب "إعادة رسم الخرائط": ما الواقعي وما الأسطوري؟

هناك من يقلل من أهمية سايكس بيكو، الذي يستدعي غالباً، بحسب هذه المقاربة، كرمز أكثر منه كأداة ترسيم فعلية لمعظم حدود اليوم؛ إذ ساهمت طبقات لاحقة من الاتفاقات والنزاعات والحروب الأهلية في تشكيل الحدود القائمة. وعليه، فإن سيناريوهات "التقسيم المريح" غالباً ما تتجاهل كلفة التفكيك والتطهير السكاني وضعف الجدوى الاقتصادية. عليه، فإن "إعادة رسم الخرائط" في العقد الراهن تبدو منخفضة الاحتمال وعالية الكلفة، فيما تبقى

عمليات إعادة هندسة النفوذ داخل الحدود القائمة هي المسار الواقعي. ومع جدارة هذه المقاربة، ولكن ثمة من يرى بأن إشاعة الفوضى التي تتكفل الحروب المتنقلة في المنطقة والتفّلت الاسرائيلي برعاية اميركية بإحداثها يمكن أن تفضي الى اضطراب الحدود في كل دول المنطقة ولذلك ليس مستغرباً أن عددًا من الدول العربية لم تعد تحتفظ بحدودها منذ اتفاقية سايكس بيكو بما في ذلك سورية التي خسرت حتى الآن 40% من أراضيها، في وقت يتصاعد الحديث عن حلم اسرائيل الكبرى الذي يرتبط فعليًا بالكيان الاسرائيلي.

سيناريوهات (2025-2028)

(أ) "تهدئة مُدارة": استمرار قوات الرياض - طهران، وتقدّم منضبط في اليمن، واحتواء متبادل على الجبهة الشمالية، وتعاون براغماتي في البحر الأحمر. وهذا السيناريو يعظّم مكاسب الاستثمار والتنويع، ولكنه يتطلب شروطًا استثنائية لإبقائه في مستوى قابل للإدارة من قبل الطرفين من دون تدخل عوامل وأطراف خارجية.

(ب) "موجات تصعيد متقطعة": جولات نارية محدودة بين إسرائيل وإيران وفصائل محور المقاومة (معظمها يُحتوى سريعًا)، ارتدادات بحرية وتجارية، واختبارات ضغط لأوبك+ في بيئة طلب ضعيف. يتطلب إدارة دقيقة لـ "سعر - حجم" النفط واحتياطات النقد. ومع أن هذا السيناريو يشكل عبئًا بالنسبة إلى السعودية التي تجد نفسها دائمًا في طرف المتفرج والمنفعل السلبي، ولا ريب أن هذا السيناريو ينطوي على مخاطر أمنية وسياسية واقتصادية وأيضًا جيوسياسية.

(ج) "صدمة كبرى": انزلاق إلى حرب أوسع شمالاً أو ضربات عريضة على البنى النفطية/الملاحية؛ هنا تنصدر أدوات السعودية في الطاقة/المالية/الدبلوماسية لاحتواء الكلفة، ويغدو المسار الدفاعي المتكامل خليجيًا - دوليًا حاسمًا. وإذا كان القلق دائمًا موجهًا ناحية ايران من أن تكون المبادرة الى الحرب، وهو القلق الذي حاول الاعلام الغربي والاسرائيلي تغذيته

لصرف الأنظار عن الأخطار الأخرى، ولكن بعد الجنوح الاسرائيلي نحو الدخول في حروب متنقلة والتفّلت من أي ضوابط قانونية وأعراف دولية فإن القلق اليوم هو ليس من ايران وإنما من اسرائيل ومشروعها الجهنمي "اسرائيل الكبرى" الذي يهدد وحدة عدد من الدول العربية والاسلامية.

المطلوب إزاء الوضع السائل في المنطقة ومع حساب المخاطر والفرص، فإن سياسة التحوّط تقتضي تثبيت قنوات أمنية - سياسية دائمة مع طهران (خط ساخن للأزمات البحرية/الجوية)، وتفعيل استراتيجية "خفض المخاطر" القطاعية، بأن تتوقف السعودية عن دعم الميليشيات الانفصالية والارهابية في ايران وأن تحيّد البنى المدنية في البلدين من القتال، مع وضع آليات تعويض/تحكيم بحري.

أما المعادلة مع "إسرائيل"، فلم يعد مجدياً الاستمرار في مشروعية التطبيع بمسار جدي نحو دولة فلسطينية، بهدف توفير مظلة شرعية عربية ويحوّل التقارب السعودي - الإيراني من "خطر" إلى "رافعة" تضبط السلوك الإسرائيلي. وقد أصبحنا أمام معادلة جديدة، فلا الكيان الاسرائيلي في وارد الذهاب في خيار التطبيع بما يشمل مبادلة الأرض مقابل السلام، ولا السعودية قادرة على تسويق مشروع تطبيع يقوم على حل الدولتين. قادة الكيان يتبنون مشروع اسرائيل الكبرى، وهذا ما ينبىء عنه التمدد العسكري في سوريا ولبنان وشن الهجمات في أي مكان تختاره من دون قيود وأيضاً اختراق الحريم السيادي لكل الدول التي يفترض أنها تنوي التعايش معها.

في الختام، يبدو التقارب السعودي - الإيراني (منذ 2023) عملية إدارة تهديدات أكثر منه اصطفاً جدياً. قوته في أنه يتيح للرياض - من خلال تحوّل نشط - أن تجمع بين خفض التصعيد مع طهران وتعظيم عوائد شبكتها الدفاعية والاقتصادية مع الشركاء الغربيين والآسيويين. في بيئة إقليمية حيث يتجاوز "الردع" الحدود ويتمدّد إلى السماء والبحر وسلاسل التوريد، تُصبح مصادر القوة السعودية - الطاقة الاحتياطية، السيولة السيادية، الثقل الرمزي، الجغرافيا، والائتلافات الدفاعية - حجر زاوية في صدّ أي مشاريع "هندسة سياسية" فوقية

(على شاكلة "إعادة رسم خرائط")؛ بينما يشكّل وجود إيران ومحورها عنصر
كبح إضافي لأي نزوع توسّعي إسرائيلي، ويمنح الرياض رافعة تفاوضية أعلى
لفرض شروط "تطبيع مسؤول" ضمن ترتيبات أمن جمعي أكثر استقرارًا.